المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

02/12/2015

بيان حقيقة

2845/12

توصلت «المساء» ببيان حقيقة من إدارة السجن المركزي مول البركي-آسفي حول مقال تحت عنوان «شكايات تعجل بحلول وفد عن مجلس اليزمي بسجن مول البركي بآسفي»، جاء فيه: «إن الحديث عن زيارة لوفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى السجن المركزي مول البركي بآسفي صباح يوم الجمعة الماضية هو لا أساس له من الصحة»، مضيفا: «لقد قامت والدة السجين (ر.ب) المذكورة في المقال رفقة أفراد من أسرتها بالتهجم بالسب والشتم والقذف والضرب في حق موظفي المؤسسة السجنية داخل قاعة الزيارة المخصصة لعائلات السجناء، وهو ما تم توثيقه عبر كاميرات المراقبة ليتم اعتقال المعنية ومتابعتها من طرف القضاء بالتهم المذكورة أعلاه».

نظمها مركز الدراسات حول مساواة النوع بمشاركة حقوقيين وباحثين

ندوة تناقش المساواة والعنف ضد النساء على ضوء تقرير مجلس حقوق الإنسان

8/9250

فاطمة ياسين

نظم مركز الدراسات حول مساواة النوع والسياسات العمومية، أخيرا، مائدة مستديرة بالدارالبيضاء، حول وضعية المساواة والمناصفة بالمغرب، على ضوء تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بمناسبة اليوم العالمي لمناهضة العنف ضد النساء (25 نونبر).

وقالت نعيمة بنيحيى، رئيسة مركز الدراسات حول مساواة النوع والسياسات العمومية، إن الندوة جاءت للمساهمة في النقاش الدائر حول التقرير الأخير الصادر عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مذكرة بالسياق الوطني والدولي في مجال المساواة بين الجنسين حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لسنة 2015، الذي صنف المغرب في الدرجة 139.

وأضافت رئيسة المركز أن تقديم مشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز أمام مجلس النواب، الذي سيشرع قريبا في مناقشته، يعتبر «مؤشرا إيجابيا في مجال ترسيخ المقتضيات الدستورية في المجال».

من جهته، قدم العربي إيعيش، عضو مركز الدراسات، أهم مضامين وخلاصات تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وملاحظات حول أبعاد التقرير، وتطرق إلى توصية المجلس بالمساواة بين الرجال والنساء في الإرث، وما أثارته من ردود أفعال، متسائلا عن إمكانية «إعادة قراءة النصوص الدينية بالنظر إلى اختلاف السياقات، كما فعل الخليفة عمر بن الخطاب عندما عطل نص قطع يد السارق لعدم توفر الشروط، ما يدل على إمكانية الاجتهاد مع وجود النص».

كما تساءل الباحث عن مدلول آية الإرث في الآية «يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين» إن كانت تتحدث عن «الوصية أم الإرث، وهل نحن أمام حظ أم نصيب؟» ليجيب بأن هذه «الآية خضعت لتفسيرات متناقضة بسبب الصراع بين السنة والشيعة، بما يفرض إعادة قراءة الآيات بأساليب جديدة، تواكب الواقع والتشريعات الدولية»، داعيا إلى «الحسم في ثنائية التقليد والحداثة، واختيار أحدهما».

أما فتيحة مقنع، المحامية بهيأة مكناس، فتطرقت إلى جانب آخر من التقرير، المتعلق بصعوبات ولوج النساء إلى العدالة، مشيرة إلى أن وضعية النساء شهدت تطورا مهما خلال العشر سنوات الأخيرة، خاصة بعد إحداث خلايا الاستماع للنساء المعنفات في مراكز الأمن، ووضع خط أخضر رهن إشارتهن، وتفعيل المساعدة القضائية للنساء المعوزات، لكن «رغم كل هذا، فإن النساء مازلن يجدن صعوبة في الولوج إلى العدالة، بسبب مجموعة من الإكراهات الموضوعية، منها تفشي الفقر والأمية وتعقد المساطر».

وتساءلت مقنع «هل نحن في حاجة إلى إحداث القوانين، أم في حاجة إلى تفعيلها؟»، مؤكدة ضرورة تفعيل المساعدة القضائية، وأن تؤدي الدولة أتعاب المحامي ومصاريف المفوض القضائي في قضايا العنف ضد النساء.

> نعيمة بنيحيى: تقديم مشروع هيئة المناصفة ومكافحة كل أشكال التمييز أمام مجلس النواب يعتبر مؤشرا إيجابيا في مجال ترسيخ المقتضيات الدستورية في المجال

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان تنظم ورشة حول الموضوع بالدار البيضاء

مرافعات من أجل الاستدلال بالفيديو أمام القضاء في قضايا حقوق الإنسان

فاطمة ياسين

نظمت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء . سطات، والشبكة العالمية للقانون من أجل المصلحة العامة، وجمعية عدالة بدعم من المكتب الإقليمي لمؤسسة "أوبن سوسايتي"، صباح أمس الثلاثاء بالدار البيضاء ورشة تدريبية إقليمية حول "التقاضي الاستراتيجي: الترافع بواسطة الفيديو واستخدامه كدليل امام القضاء"، وستستمر الورشة على مدى يومين.

وقالت شميسة رياحة، رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء-سطات، التابعة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إن الدورة تأتي من أجل دعم مصلحة الحقوق وقدرات الفاعلين والمدافعين عن حقوق الإنسان، سواء كانوا محامين أو أساتذة أو فاعلين في العمل الجمعوي، حتى يكونوا أكثر فعالية في هذا المجال. واعتبرت رياحة هذه الورشة بمثابة لقاء نوعي من حيث الشراكة على اعتبار أن اللجنة شريك مع شريكين في مسألة العيادات القانونية، بعد التكوين في المجال الحقوقي بالمنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي نظم بمراكش، وكان له أثر فعال في خلق عيادتين، الأولى تتعلق بالهجرة، والثانية بالمقاولات وحقوق الإنسان.

من جهتها، أكدت جميلة السيوري، رئيسة جمعية عدالة أن لقاء "التقاضي الاستراتيجي" له أهمية، من أجل شراكة تأخذ أبعادا ترمي إلى تطوير آليات الفعل والتأثير عبر هذه الورشة، موضحة أن اختيار ورشة تدريبية حول آلية جديدة للترافع "يرتبط بسياق محلي مغربي يتميز بتبوؤ المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية، مثل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مكانة جديدة، سواء انطلاقا من المكانة التي أولاها الدستور" أو عبر الفعل المتواصل عبر سنوات طويلة".

وأضافت السيوري أن الترافع أصبح قوة ضاغطة ومهارات في التأثير الجيد والفعال، والسرعة في إيصال الرسالة، مشيرة إلى أن المغرب مقبل على مستجدات في حقوق الإنسان لإرساء دعائم أخرى، وميكانيزمات وآليات للوقاية والتعذيب والمناصفة والمساواة.

واعتبر المتدخلون أن الورشة فرصة لتبادل الخبرات والتجارب بين عدد من المحامين والخبراء والفاعلين الحقوقيين من العالم العربي في ميدان التقاضي الاستراتيجي ودوره في الحد من انتهاكات حقوق الإنسان، وضمان شروط المحاكمة العادلة في القضايا المعروضة على المحاكم.

وخلصوا إلى أن الورشة تهدف أيضا إلى تحسيس وتوعية المحامين المختصين في قضايا حقوق الإنسان والتقاضي الاستراتيجي والمناضلين الميدانيين بإمكانية استخدام مقاطع الفيديو في الترافع حول مختلف القضايا الحقوقية، والرفع من قدراتهم التقنية في تصوير واستعمال مقاطع الفيديو لتعزيز قيمتها الإثباتية واستغلالها كدليل خلال التحقيقات المرتبطة بخروقات حقوق الإنسان. ويقول المدافعون عن حقوق الإنسان إنه يواجهون "تحديات كبيرة، من مشاكل مجتمعية متجذرة وخصوم نافذين وقادة وهيئات تشريعية ومحاكم لا يحبذون المخاطرة، بالإضافة إلى نزعتهم العدائية أحيانا، ما يحد من فعالية وسائل الترافع التقليدية".

وأضاف المتدخلون أن الترافع بواسطة مقاطع الفيديو يستند إلى القصص الحياتية للمساعدة على التغلب على التحديات، من شأنه أن يساعد على تسليط الضوء على القضايا ذات الصلة بالقوانين والسياسات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما يتيح الفرصة من أجل النضال والترافع على نحو فعال أمام الهيئات المحلية والدولية والحكومات وردهات صناعة القرار، بالإضافة إلى وسائل الإعلام والرأي العام.

وشارك في الورشة 30 مدافعا عن حقوق الإنسان من لبنان، وفلسطين، والأردن، وسوريا، ومصر، وتونس، والجزائر، والمغرب.

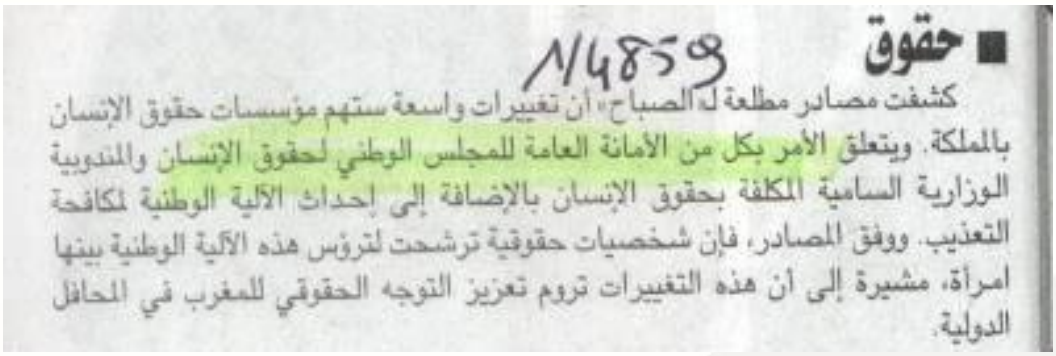

N/4859

■ حقوق

كشفت مصادر مطلعة لـ«الصباح» أن تغييرات واسعة ستهم مؤسسات حقوق الإنسان بالمملكة. ويتعلق الأمر بكل من الأمانة العامة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان والمندوبية الوزارية السامية المكلفة بحقوق الإنسان بالإضافة إلى إحداث الآلية الوطنية لمكافحة التعذيب. ووفق المصادر، فإن شخصيات حقوقية ترشحت لترؤس هذه الآلية الوطنية بينها امرأة، مشيرة إلى أن هذه التغييرات تروم تعزيز التوجه الحقوقي للمغرب في المحافل الدولية.

في ظل التراجعات الخطيرة للحكومة الحالية عن كل المكتسبات
التي كانت تبشر بالحل النهائي لملفهم

10173/5

دكاترة الوظيفة العمومية يحتجون بارتداء الأكياس «الخناشي» أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان

رسالة الأمة

تعتزم الكتلة الوطنية لدكاترة الوظيفة العمومية تنظيم وقفة احتجاجية غدا الخميس أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان مصحوبة بشكل احتجاجي نوعي يتمثل في ارتداء الدكاترة لأكياس القنب «الخناشي» للتعبير عن الأوضاع المتردية التي يعيشون تحت وطأتها ، حسب ما ذكره الدكتور المسكيني إحسان رئيس الكتلة المذكورة في تصريح لـ «رسالة الأمة ».

وحول دواعي تنظيم الوقفة أمام مؤسسة حقوقية ، أكد الدكتور إحسان أن ملف الدكاترة العاملين بالوظيفة العمومية تجاوز المقاربة الإدارية إلى ما هو حقوقي صرف، على اعتبار أن الإقصاء الممنهج للدكاترة والتماطل في الاستجابة لمطالبهم يعتبر إجهازا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لفئة كانت وستبقى مرتكزا في تطوير الإدارة من حيث إنها رافد من روافد التنمية بكل أبعادها .

وأضاف الدكتور المكسيني إحسان انه في ظل المرحلة الحساسة والصعبة التي يمر بها ملف الدكاترة، والمستجدات المتلاحقة التي يعرفها هذا الملف في مختلف الواجهات، وفي ظل التراجعات الخطيرة للحكومة الحالية على كل المكتسبات التي كانت تبشر بالحل النهائي لهذا الملف وتسويته بشكل عادل.

فإن الكتلة الوطنية للدكاترة تهدف من خلال وقفتها الاحتجاجية إلى تذكير الجهات الوصية والفعاليات الحقوقية أن ملفها عرف مقاومة شديدة من بعض الجهات التي لا تريد أن يحصل الدكتور على المكانة اللائقة التي يستحقها حيث جندت كل طاقاتها من أجل تجميد هذا الملف وكان آخرها عرقلة مقترح النظام الأساسي لهيئة الدكاترة، الذي تقدم به حزب الاتحاد الدستوري مشكورا، والذي كان سيساهم في تطوير الإدارة المغربية وجعلها في مصاف الدول الرائدة التي تعتمد على البحث العلمي.

ولم يفت الدكتور المسكيني إحسان أن يذكر أن الدكاترة يعتبرون نخبة الإدارة بتراكمهم المعرفي وتجربتهم المهنية وأي إقصاء وتهميش لهم هو ضرب لمسار تحديث الإدارة وتحقيق النجاعة والمردودية المعلن عنه رسميا.

مجلس أوروبا يواكب أوراش المملكة في مجال حقوق الإنسان

نظمت المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، يوم الثلاثاء بالرباط، لقاء مع عدد من الفاعلين، بشراكة مع مجلس أوروبا، حول برنامج التعاون في ما بينهما في مجال إعمال مقتضيات الاتفاقيات المفتوحة أمام الدول غير الأعضاء في المجلس.

رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي بالمغرب روبرت جوي، أكد أن "المغرب عبر بوضوح من خلال عملية انخراطه الجارية في أهم معاهدات المجلس الأوروبي، عن إرادته في مواءمة منظومته التشريعية مع معايير مجلس أوروبا وتعزيز تجذره في فضاء تشريعي مشترك".

وأكد جوي أن المملكة " لم تفتأ منذ أن أودعت في نونبر 2014 أدوات التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو غير الإنسانية أو المهينة، تؤكد انتماءها لمجموعة من الدول في بحثها عن حلول للتحديات التي تتجاوز بشكل كبير إطار حدودها الوطنية وذلك في إطار الاحترام الكامل لدستور 2011 الذي تخصص ديباجته مكانة متميزة للمعاهدات الدولية التي يتم التصديق عليها ".

واعتبر الدبلوماسي في معرض تذكيره بالاجتماع الأول بالرباط للجنة القيادة الثنائية المغرب–المجلس الأوروبي، أن انضمام المغرب يمثل تقدما مهما ينضاف إلى "الإصلاحات العديدة التي باشرتها المملكة في اتجاه تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتي يشكل إصلاح القضاء وخطة الحكومة للمساواة نموذجا للإصلاحات التي قدمت لها أوروبا دعما كبيرا".

من جهتها اعتبرت فيرينا تايلور مديرة مكتب الإدارة العامة للبرامج بالمجلس الأوروبي أن المغرب أبدى اهتماما كبيرا جدا بأبرز معاهدات المجلس الأوروبي من أجل الانضمام لفضاء قانوني مشترك بين أوروبا والمغرب، مشيرة إلى أن هذا اللقاء لتقديم المعاهدات الرئيسية للمجلس الأوروبي في مجال حقوق الإنسان يندرج في إطار التعاون بين المجلس والمملكة.

بدوره شدد المحجوب الهيبة، المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، على أن "اللقاء التي تم عقده يوم بالرباط يأتي في سياق دينامية يعرفها المغرب في مجال الإصلاحات التي أتى بها دستور 2011، وإطلاق المملكة لإصلاحات بنيوية في مجال حقوق الإنسان في عموميتها؛ مما يحتم تقوية التزاماتها في هذا المجال".

وأكد الهيبة، في كلمة تلاها الكاتب العام للمندوبية الوزارية، عبد الرزاق الروان، أن "المملكة لم تترد في التفاعل خلال السنوات الماضية من أجل تقوية التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان، من خلال تنظيم عدد من الأنشطة المشتركة والمتنوعة، ومن خلال الدور الذي تقوم به المندوبية، **وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان**".

وأشار المتحدث ذاته إلى أن "المغرب أصبح يشكل جزءا من تسع اتفاقيات دولية خاصة بحقوق الإنسان، والتي تشكل النواة، بالإضافة إلى 4 بروتوكولات ملحقة، كما يلعب دورا مهما في سيرورة خلق ولايات جديدة، بالإضافة إلى دعمه للإجراءات الخاصة للأمم المتحدة".

وكشف الهيبة أن "المغرب قام بـ10 إجراءات خاصة منذ بداية الألفية، من خلال زيارته من عدد من المقررين الخاصين التابعين للأمم المتحدة، وتنظيم عدد من الأنشطة، كما أنه على المستوى الجهوي استفاد منذ 2008 من وضعية متقدمة لدى الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى اعتباره شريكا للديمقراطية لدى المجلس البرلماني للمجلس الأوروبي منذ 2011".

وأكد عبد الرزاق الروان، في تصريح لهسبريس، أن "تنظيم هذا اللقاء يأتي في إطار التعاون بين المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان ومجلس أوروبا، كبرنامج يروم مواكبة الأوراش الإصلاحية التي تقوم بها المملكة في مجال حقوق الإنسان، ومرافقة العمل الذي يقوم به المغرب في الشق المتعلق بالانضمام إلى اتفاقيات مجلس أوروبا، المفتوحة أمام الدول غير الأعضاء، ومن بينهما اتفاقيتا مناهضة التعذيب والاتجار بالبشر".

وأكد الروان، في السياق ذاته، أن "المملكة شرعت منذ مدة في المصادقة على هذه الاتفاقيات، في إطار المجهود الدولي للانخراط في القانون الدولي لحقوق الإنسان، علما أنها صادقت على ما يسمى النواة الصلبة لاتفاقيات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، المكونة من 9 اتفاقيات أساسية".

عبد الرزاق بوغندور، رئيس العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الإنسان، ثمن بدوره هذه المبادرة، بالتأكيد على أنها "تتناول دعم قدرات الدولة المغربية في مجال مكافحة الاتجار في البشر ومناهضة العنف، ثم دعم إمكانية الدولة لخلق آلية وطنية لمناهضة التعذيب".

وبالرغم من هذا التنويه، انتقد بوغنبور، في تصريح لهسبريس، غياب الحركة الحقوقية رغم أنها معنية بالآلية الوطنية، مشددا في الوقت ذاته على أن "المجلس الوطني لا يمكن اعتباره مستقلا"، وأن "التجارب أكدت ذلك؛ لأن مجموعة من لجان التقصي التي أعلن عنها لم تقدم نتائجها، وكان يحدثها من أجل تهدئة الأوضاع"، مشددا على أن "المجلس الوطني لا يمكن أن يتحدث لوحده عن هذه الآلية".

وتابع بوغنبور القول إن "هناك منظمات حقوقية تشتغل في إطار لجنة تتبع إحداث الآلية الوطنية لا تتم استشارتها"، معترفا بوجود ما أسماها "قطيعة بين المؤسسات الرسمية التي تشتغل لخلق هذه الآلية في علاقتها بالمنظمات الحقوقية الوطنية، رغم أن هذه الأخيرة تشتغل عليها منذ فترة طويلة، وكان هذا مطلبا لها منذ سنة 2001، في المناظرة الوطنية الأولى، ومازال إلى الآن".

وأكد المتحدث ذاته أن "المغرب تقدم في المصادقة على البروتوكولات الملحقة للاتفاقيات الدولية، لكن الإشكال هو الممارسة، ومدى تطبيق هذه الاتفاقيات على أرض الواقع، أو ملاءمة القوانين الوطنية معها".

http://www.hespress.com/societe/286205.html

http://www.khbirate.com/societe/%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%8A%D9%88%D8%A7%D9%83%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%85%D9%84%D9%83%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%AC%D8%A7/

أسماء في الأخبار

E-936

إدريس اليزمي

وجه إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورئيس مجلس الجالية المغربية المقيمة بالخارج، رسالة إلى رئيسي مجلسي النواب والمستشارين، بخصوص الهجوم الذي يتعرض له داخل غرفتي البرلمان من طرف نواب حزب العدالة والتنمية، وصلت إلى حد اتهامه بتنظيم سهرات العري والخمر بالخارج، في الوقت الذي يتعرض فيه اليزمي إلى الهجوم من طرف نواب الحزب الحاكم، قرر رئيس الحكومة، عبد الإله بنكيران، الزيادة في الميزانية المخصصة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبلغ حجم الزيادة، حسب ما أكده محمد الوفا، وزير الشؤون العامة والحكامة أمام لجنة المالية بمجلس المستشارين، ما قيمته 3 ملايير و200 مليون سنتيم. وبرر الوفا ذلك بإحداث المجالس الجهوية التي تتطلب مصاريف إضافية.

‘مزوار’ و’الصبار’ من باريس: ‘المغرب وَضَعَ قضية البيئة ضمن أولويات السياسات العمومية’

قال وزير الخارجية ‘‘صلاح الدين مزوار’’، ‘‘أن مشاركة المغرب في المفاوضات الحالية، ينطلق من كون المملكة، جعلت قضية البيئة ضمن أوليات السياسات العمومية، والتي يجب أن تكون أفقية مخترقة كل القطاعات’’.

وأضاف ‘‘مزوار’’ في ندوة جمعته بـ’’محمد الصبار’’ الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الانسان برواق المغرب بمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ بباريس، أن ‘‘المنتظم الدولي يرهن التحولات المناخية بالتمويلات’’.

من جهته، **اعتبر “محمد الصبار” في كلمته، أمام عدد من فعاليات المجتمع المدني المغاربة والأجانب، أن مشاركة المغرب تعتبر تمريناً من أجل اتلحضير لمؤتمر الأمم المتحدة COP22السنة المقبلة بمراكش’’.**

وأَضاف ‘‘الصبار’’ الذي كان يتحدث برواق المغرب بباريس، أن قضية التغييرات المناخية تعاني منها أكثر دول الجنوب بشكل عام ودول إفريقيا بشكل خاص، مُعتبراً أن المغرب، يتجه نحو كسب رهان المشاركة الفعالة في مؤتمر باريس COP21في أفق استضافة النسخة المقبلة.

http://www.rue20.com/%D9%85%D8%B2%D9%88%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D9%88%D9%8E%D8%B6%D9%8E%D8%B9/

المغرب أكثر تطورا في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا في مكافحة السيدا

أكد الدكتور كمال العلمي، أن المملكة هي أحد البلدان الأكثر تطورا في مجال مكافحة داء فقدان المناعة المكتسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " مينا "

وفي تصريح للصحافة بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة السيدا، أفاد الدكتور العلمي مدير البرنامج المشترك للأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة المكتسبة (أونيسيدا) في المغرب بأن "المغرب هو البلد الوحيد في منطقة (مينا) الذي يقوم بتقليص عدد الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة المكتسبة، حسب تقديرات الأونيسيدا ووزارة الصحة برسم سنة 2014.

وفي معرض تسليط الضوء على الوضعية الوبائية للسيدا على الصعيد الوطني، أشار إلى أن المغرب يبقى بلدا يعرف انتشارا ضعيفا نسبيا لفيروس نقص المناعة المكتسبة، ولكن الوباء به، كما هو الحال في عدد من البلدان المشابهة، مركز في أوساط بعض الفئات الهشة من الساكنة.

وأوضح أن الأمر يتعلق بالخصوص بمستهلكي المخدرات ومحترفي الجنس الذين يعدون الأكثر إصابة بالسيدا، بنسب انتشار عالية جدا

وضع برامج في عدة مدن بالمملكة لفائدة الأشخاص الأكثر قابلية للإصابة

وأكد الدكتور العلمي على أهمية التركيز على الساكنة الأكثر تعرضا للإصابة في استراتيجيات مكافحة السيدا، مشيرا إلى أن وزارة الصحة والمجتمع المدني يقومان بمجهودات كبيرة للكشف عن الداء في أوساط هذه المجموعات التي ترتفع بينها معدلات خطر الإصابة.وبخصوص الوقاية، قال إنه تم وضع برامج في عدة مدن بالمملكة لفائدة الأشخاص الأكثر قابلية للإصابة بداء فقدان المناعة المكتسبة، مشيرا إلى أنه في إطار برنامج تقليص المخاطر بالنسبة لمستهلكي المخدرات بالإبر، والقيام بجهود كبيرة تهدف إلى الوقاية من انتشار فيروس نقص المناعة المكتسبة ضمن هؤلاء السكان تم إطلاقها على الصعيد الوطني، خاصة برامج المعالجة من خلال الميتادون (أحد مشتقات المورفين) التي تم وضعها في العديد من المدن خاصة في شمال المغرب.

وأضاف أنه من بين المكتسبات الأخرى التي تم تحقيقها في مجال مكافحة السيدا، توسيع الولوج إلى الخدمات الطبية ومعالجة فيروس نقص المناعة المكتسبة، وكذا تطوير مقاربة من خلال الحقوق الإنسانية مع انخراط المجلس الوطني لحقوق الإنسان لمكافحة التمييز إزاء الأشخاص المصابين بالسيدا

ضرورة توسيع جهود الوقاية إلى جميع مناطق المملكة ومدنهاوأكد الدكتور العلمي أن جهود مكافحة السيدا التي تقوم بها الحكومة المغربية والمجتمع المدني بدأت تؤتي أكلها، مشيرا إلى أن "هناك وسطا ملائما جدا بالمغرب من أجل تجسيد رؤية القضاء على الوباء السيدا في إطار المبادرة السريعة لأونيسيدا".ورأى أنه بالرغم من هذه التطورات الكبيرة، تظل هناك تحديات يتعين رفعها، ملاحظا أنه في إطار استهدافات 90-90-90 للمعالجة التي تطمح في أفق 2020 إلى 90 في المائة من الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة المكتسبة يعرفون وضعيتهم المصلية، و90 في المائة من جميع الأشخاص المصابين بداء فقدان المناعة المكتسبة المتعرف عليهم يحصلون على معالجة مستدامة مضادة للفيروسات و90 في المائة من الأشخاص الذين يحصلون على معالجة مضادة للفيروسات يحصلون على تكفل لا يمكن الكشف عنه، فيما لم يبلغ المغرب إلا نسبة 35 في المائة بالنسبة للهدف الأول و26 في المائة بالنسبة للهدف الثاني.

وقال الدكتور العلمي إن هذه النسب تبقى، مع ذلك، متقدمة مقارنة مع مثيلاتها المسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مشددا على ضرورة توسيع جهود الوقاية إلى جميع مناطق المملكة ومدنها.

مكافحة التمييز والوصم إزاء الأشخاص المصابين بالسيدا

وأبرز أيضا ضرورة بذل جهود أكبر في مجال مكافحة التمييز والوصم إزاء الأشخاص المصابين بالسيدا "وهي ظاهرة تظل مهمة إلى حد ما بما في ذلك الخدمات الصحية"، وذلك، بهدف تقليص الحواجز لولوج هذه الفئة للخدمات الصحية.ومن جهة أخرى، أشار الدكتور العلمي إلى أن وزارة الصحة ستقوم قريبا بوضع مخطط استراتيجي وطني جديد لمكافحة السيدا (2017-2021) سيدمج المبادرة السريعة للأونيسيدا معتبرا أن المغرب، بفضل انخراط جميع الشركاء في المجتمع المدني، "انطلق بشكل جيد من أجل تحقيق أهدافه في مجال مكافحة السيدا .

http://www.casapress.net/12962-afficher-article.html

اليزمي يلجأ إلى مؤسسات دستورية من أجل وقف "تهجمات" برلمانيي البيجيدي

قام **ادريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، و مجلس الجالية المغربية بالخارج، بنقل صراعه مع حزب العدالة و التنمية إلى ساحة البرلمان، بعد أن تعرض خلال مناقشة ميزانيتي المجلسين بالغرفة الأولى، لهجوم حاد من قبل برلمانيي حزب رئيس الحكومة.

وكشفت "المساء"، أن اليزمي لجأ إلى الاستعانة بمؤسسات دستورية في المملكة من أجل إيقاف مهاجمته من قبل برلمانيي حزب العدالة و التنمية، و إبطال مفعول الانتقادات التي وجهوها له، مشيرة في هذا الصدد إلى أن من بين المؤسسات الدستورية التي سارع اليزمي إلى مراسلتها، مجلس المستشارين.

وتوصل حكيم بنشماس، رئيس مجلس المستشارين، مؤخرا بمراسلة من اليزمي بصفته رئيسا لمجلس الجالية المغربية بالخارج، بث فيها شكواه مما يتعرض له من هجوم داخل قبة البرلمان من طرف نواب بنكيران. يضيف نفس المصدر.

http://journane.ma/info/archives/20104

Nouveau plan stratégique national 2017-2021

Accélérer la riposte au sida

L'élaboration d'un nouveau plan stratégique national 2017-2021 pour accélérer la riposte au sida s'avère nécessaire dans le cadre des perspectives post-2015 conçues par le ministère de la Santé visant à lutter contre cette épidémie.

L'élaboration de ce plan doit s'effectuer en cohérence avec la stratégie de l'ONUSIDA 2016- 2021 portant sur l'accélération de la riposte mondiale au VIH/sida en 2020 et mettre fin à l'épidémie en 2030, ainsi qu'avec l'atteinte des Objectifs de Développement Durable (ODD), selon des données rendues publiques, lundi, par le ministère de la Santé.

Il va sans dire que la lutte contre le VIH/sida s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie sectorielle de Santé pour la période 2012-2016, notamment de l'action 63 consistant à renforcer la gouvernance et la gestion de la riposte au VIH-Sida et aux IST à l'échelle nationale et décentralisée.

Le Plan stratégique national de lutte contre le VIH/sida (2012-2016) s'articule autour de trois axes d'intervention principaux, qui sont :

la prévention, la prise en charge et appui aux personnes vivant avec le VIH (PVVIH) et la gouvernance et la gestion de la riposte, note la même source.

Certes, des progrès importants ont été atteints en termes de prévention et d'accès des personnes vivant avec le VIH (PVVIH) aux soins, grâce aux efforts déployés par le ministère de la Santé et ses partenaires des Départements gouvernementaux et de la société civile.

Cependant, poursuit le document, le recours au dépistage reste faible, selon les dernières estimations, d'autant que 65% des PVVIH ignorent leur statut sérologique et la couverture par le traitement ARV atteint seulement 25% des personnes diagnostiquées.

Parmi les interventions phares à mettre sur pied, fait observer la même source, il y a lieu de citer la création de nouveaux services de prise en charge dans les différentes provinces, l'amélioration de la qualité des prestations et du système de logistique des médicaments, la mise en œuvre d'une stratégie de dépistage avec extension, ciblage et diversification de l'offre de tests y compris le dépistage communautaire et l'intégration du dépistage des femmes enceintes dans le cadre du paquet de services de la consultation prénatale pour éliminer la transmission du VIH de la mère à l'enfant.

Il s'agit également du renforcement des programmes de prévention auprès des populations les plus exposées aux risques d'infection ou vulnérables dans les sites de concentration et de forte prévalence, de la mise en place de stratégies spécifiques de prévention et d'accès aux services ciblant les adolescents et les jeunes les plus vulnérables et de la mise en œuvre de la stratégie droits humains et VIH, le respect de genre, pour réduire la stigmatisation avec l'implication du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Selon le document, l'on table également sur le renforcement du partenariat avec la société civile et le système communautaire, la mise en œuvre d'une approche villes pour mobiliser les mairies et conseils régionaux en lien avec le processus de la régionalisation et l'augmentation et la diversification des ressources nationales pour assurer la pérennité des programmes notamment pour le traitement ARV.

Le ministère de la Santé fait savoir, par ailleurs, que l'offre de dépistage a été élargie à 834 centres de santé et le nombre de personnes testées pour le VIH a été multiplié par 10 entre 2011 et 2014 pour atteindre 628.959, dont 135.650 femmes enceintes et 15265 tuberculeux.

Selon la même source, les PVVIH sont dépistées à un stade précoce (VIH), la proportion de personnes dépistées à un stade asymptomatique a augmenté de 33%en 2010 à 60% en 2014.

Le Programme national de lutte contre le sida a été le premier programme à intégrer une approche basée sur les droits de l'Homme et le genre pour lutter contre la stigmatisation et la discrimination et réduire les obstacles à l'accès aux services, fait noter le ministère, ajoutant que le programme national de lutte contre le sida est un modèle en matière de collaboration multisectorielle et de partenariat avec la société civile qui mobilise 10 ONG nationales et près de 200 ONG locales.

Par ailleurs, des défis doivent être relevé afin de freiner cette épidémie, notamment l'extension de l'offre de dépistage dans les structures de soins et communautaires pour réduire le pourcentage de 60% des PVVIH ignorant leur statut sérologique (65%), l'extension de la couverture des populations clés et vulnérables en matière de prévention (comprenant le dépistage) particulièrement dans les régions les plus touchées par le VIH, la généralisation des services de prévention de la transmission du VIH de la mère à l'enfant (PTME) et l'intégration du dépistage VIH des femmes enceintes dans toutes les structures de soins.

La 6e campagne nationale de dépistage Sida-2015, organisée du 30 novembre au 11 décembre prochain en collaboration avec les associations de la société civile et les ONG, s'inscrit dans le cadre de la célébration de la journée mondiale de lutte contre le Sida placée cette année sous le thème "Combattre le VIH/Sida dans le cadre du développement durable".

Cette campagne, qui vise à réaliser 140.000 dépistages ciblant 60.000 jeunes et 35.000 femmes enceintes, est assurée par les centres de santé et des unités mobiles.

Plus de 1.000 médecins, infirmiers et professionnels de santé sont mobilisés afin de réussir cette opération.

Pour rappel, la lutte contre le VIH constitue désormais une priorité des Objectifs du Développement Durable à l'échelle mondiale, avec un but ultime de mettre fin à l'épidémie du sida d'ici 2030.

La séroprévalence du VIH/Sida est inférieure à 1% au Maroc

Le Maroc est l'un des pays les plus avancés dans la région du Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA) en matière de lutte contre le sida, a affirmé Dr. Kamal Alami, directeur du Programme Commun des Nations Unies sur le VIH/sida (ONUSIDA) pour le Maroc.

Dans un entretien à l'occasion de la Journée mondiale de lutte contre le sida, Dr. Alami a fait savoir que "le Maroc est le seul pays dans la région MENA qui est en train de faire baisser le nombre des nouvelles infections par le VIH, selon les estimations de l'ONUSIDA et du ministère de la Santé au titre de 2014".

Jetant la lumière sur la situation épidémiologique du sida à l'échelle nationale, il a relevé que le Maroc reste un pays à faible prévalence du VIH, mais qui présente une épidémie concentrée, comme c'est le cas dans plusieurs pays similaires, chez certaines catégories vulnérables de la population.

Il s'agit notamment des usagers de drogue et des professionnels du sexe qui sont les plus touchés par le Sida, avec des taux de prévalence très élevés, a-t-il indiqué.

Soulignant l'importance de "focaliser sur les populations les plus exposées dans les stratégies de lutte contre le sida", Dr. Alami, a relevé que le ministère de la Santé et la société civile font un grand travail de dépistage parmi ces groupes à haut risque. En matière de prévention, des programmes sont mis en place dans plusieurs villes du royaume au profit des individus les plus vulnérables à l'infection au VIH, a-t-il relevé, notant que dans le cadre du programme de réduction des risques pour les consommateurs de drogues injectables, d'importantes actions visant la prévention de la propagation du VIH parmi ces populations ont été lancées à l'échelle nationale, notamment des programmes de traitement de substitution à la méthadone mis en place dans plusieurs villes notamment au Nord du Maroc.

Parmi les autres acquis réalisés par le Maroc en matière de lutte contre le sida, a-t-il ajouté, figurent l'extension de l'accès aux soins médicaux et au traitement du VIH, ainsi que le développement d'une approche par droits humains avec l'implication du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) pour lutter contre la discrimination à l'égard des personnes atteintes de sida.

Les efforts de riposte au sida consentis par le gouvernement marocain et la société civile sont en train de porter leurs fruits, a-t-il affirmé, relevant qu'"il y a un environnement très favorable au Maroc pour la concrétisation de la vision de fin d'épidémie du sida dans le cadre de l'initiative accélérée de la riposte l'ONUSIDA".

Malgré ces grandes avancées, des défis restent à relever, a souligné Dr. Alami, faisant savoir que dans le cadre des cibles 90-90-90 pour le traitement qui ambitionnent à l'horizon 2020 de voir 90 pc des personnes vivant avec le VIH connaitre leur statut sérologique, 90 pc de toutes les personnes infectées par le VIH dépistées recevoir un traitement antirétroviral durable et 90 pc des personnes recevant un traitement antirétroviral avoir une charge virale indétectable, "le Maroc n'a atteint qu'un taux de 35 pc pour le premier objectif et 26 pc pour le deuxième objectif".

"Ces taux demeurent, toutefois, en avance par rapport à ceux enregistrés dans la région MENA", a indiqué Dr. Alami, soulignant la nécessité d'élargir les actions de prévention à toutes les régions et les villes du Royaume.

Il a également mis l'accent sur l'impératif de déployer davantage d'efforts en matière de lutte contre la discrimination et la stigmatisation à l'égard des personnes atteintes du sida, "un phénomène qui demeure assez important y compris dans les services de santé", et ce, en vue de réduire les obstacles à l'accès aux soins de santé pour cette catégorie.

Dr. Alami, a, par ailleurs, fait savoir que le ministère de la Santé procédera prochainement à l'élaboration du nouveau plan stratégique national de lutte contre le sida (2017-2021) qui va inclure l'initiative accélérée de l'ONUSIDA, estimant que le Maroc, grâce à l'engagement de tous les partenaires dont la société civile, "est bien parti pour réaliser ses objectifs en matière de lutte contre le sida".

Dolutegravir

L'ALCS demande une Licence d'office au Maroc

A l'occasion de la journée mondiale contre le sida, l'Organisation mondiale de la santé (OMS) vient de dévoiler ses nouvelles recommandations déterminant le standard de soins au traitement de l'infection à VIH. Les nouveaux standards de l'organisation appellent les pays à démarrer le traitement tôt et ce dès le diagnostic de l'infection au VIH et l'utilisation de molécules récentes comme le dolutegravir : plus efficaces, avec peu d'effets secondaires et présentant moins de risques de développement de résistance au traitement.

« C'est une bonne nouvelle de voir l'OMS adapter ses recommandations aux dernières données scientifiques. Malheureusement, c'est la première fois que le Maroc sera incapable d'appliquer les standards de l'OMS, notamment l'utilisation du Dolutegravir sans recourir à l'arsenal juridique», a déclaré Hakima Himmich, présidente de l'ALCS.

Le Dolutegravir est un agent antirétroviral utilisé en combinaison avec d'autres médicaments pour la prise en charge de l'infection à VIH. Il se caractérise par sa grande efficacité à bloquer la réplication du virus, son faible dosage avec très peu d'effets secondaires et une barrière génétique très élevée permettant d'éviter le développement de résistances au traitement. Produit par le laboratoire ViiV Healthcare (joint venture de GSK, Pfizer et Shionogi), il est commercialisé à 14.000$ par patient/an (USA) sans compter le coût des molécules associées. Un prix inaccessible pour le Maroc où une trithérapie annuelle complète coute 135$ par an. Au Maroc, le médicament est protégé par un brevet délivré par l'OMPIC et valable jusqu'en 2026.

Selon Othman Mellouk, Chargé des questions de propriété intellectuelle et accès aux médicaments à ITPC : « Des versions génériques du dolutegravir estimées à 70$ par patient et par an seront disponibles dès 2016. Le laboratoire ViiV a accordé une licence volontaire au Medicines Patent Pool Qui a été signée depuis par dix génériqueurs Indiens au profit de 121 pays. Mais cette licence exclut toute possibilité d'export vers le Maroc où le médicament est protégé par un brevet jusqu'en 2026. Selon le Medicines Patent Pool, l'article 2.4 de la licence permet de fournir les pays hors territoire comme le Maroc mais seulement en cas d'utilisation de licence d'office ».

Les associations demandent au ministère de la Santé de recourir à l'article 67 de la loi Marocaine la propriété intellectuelle et industrielle qui permet d'émettre une licence d'office pour lever le brevet N°MA30388 sur le Dolutegravir et ce, afin de protéger la santé publique et l'intérêt général. Cette mesure est tout à fait conforme aux différents accords internationaux (OMC) et bilatéraux (ALE Maroc-USA) signés par le Maroc ; et est fréquemment utilisée dans le domaine du médicament par plusieurs pays du monde y compris l'Europe les Etats Unis d'Amérique.

« Il est juste inimaginable que les personnes séropositives au Maroc attendent 2026 pour accéder à un médicament efficace et désormais essentiel selon l'OMS au moment où la majorité des pays Africains vont commencer à l'utiliser dès l'année prochaine. C'est d'autant plus important que l'initiation précoce du traitement va poser des défis en matière d'observance et d'apparition de résistance qui ne pourront être résolus que par le recours à des molécules nouvelles comme le dolutegravir », conclut Hakima Himmich.

Les Echos
quotidien
L'économie et plus encore

vais score et malheureusement nos indicateurs régressent», s'inquiète Said Sekkat, président de la commission RSE à la CGEM, lors d'une conférence de la Fondation marocaine de l'étudiant. Sekkat rappelle que « *la compétitivité est tributaire de la place accordée à la femme dans d'une économie. Nous perdons des points de croissance à cause de cette situation*». Un constat similaire a été réalisé par le CNDH dans son récent rapport sur le même sujet.

1505 - 3

Egalité hommes-femmes, la CGEM s'inquiète

Le rapport du World economic forum sur l'écart entre les genres classe le Maroc à la 139e place sur 145 pays, soit six places de moins par rapport à l'édition précédente. «*Sur l'égalité homme-femme, nous enregistrons un très mau-*

Journée mondiale de lutte contre le sida: un nouveau plan stratégique national 2017-2021 à mettre en œuvre pour accélérer la riposte au sida (ministère de la santé)

Rabat, 30 nov. 2015 (MAP) - L'élaboration d'un nouveau plan stratégique national 2017-2021 pour accélérer la riposte au sida s'avère nécessaire dans le cadre des perspectives post-2015 conçues par le ministère de la Santé visant à lutter contre cette épidémie.

L'élaboration de ce plan doit s'effectuer en cohérence avec la stratégie de l'ONUSIDA 2016- 2021 portant sur l'accélération de la riposte mondiale au VIH/sida en 2020 et mettre fin à l'épidémie en 2030, ainsi qu'avec l'atteinte des Objectifs de Développement Durable (ODD), selon des données rendues publiques, lundi, par le ministère de la Santé.

Il va sans dire que la lutte contre le VIH/sida s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre de la stratégie sectorielle de Santé pour la période 2012-2016, notamment de l'action 63 consistant à renforcer la gouvernance et la gestion de la riposte au VIH-Sida et aux IST à l'échelle nationale et décentralisée.

Le Plan stratégique national de lutte contre le VIH/sida (2012-2016) s'articule autour de trois axes d'intervention principaux, qui sont : la prévention, la prise en charge et appui aux personnes vivant avec le VIH (PVVIH) et la gouvernance et la gestion de la riposte, note la même source.

Certes, des progrès importants ont été atteints en termes de prévention et d'accès des personnes vivant avec le VIH (PVVIH) aux soins, grâce aux efforts déployés par le ministère de la Santé et ses partenaires des Départements gouvernementaux et de la société civile. Cependant, poursuit le document, le recours au dépistage reste faible, selon les dernières estimations, d'autant que 65 pc des PVVIH ignorent leur statut sérologique et la couverture par le traitement ARV atteint seulement 25 pc des personnes diagnostiquées.

Parmi les interventions phares à mettre sur pied, fait observer la même source, il y a lieu de citer la création de nouveaux services de prise en charge dans les différentes provinces, l'amélioration de la qualité des prestations et du système de logistique des médicaments, la mise en œuvre d'une stratégie de dépistage avec extension, ciblage et diversification de l'offre de tests y compris le dépistage communautaire et l'intégration du dépistage des femmes enceintes dans le cadre du paquet de services de la consultation prénatale pour éliminer la transmission du VIH de la mère à l'enfant.

Il s'agit également du renforcement des programmes de prévention auprès des populations les plus exposées aux risques d'infection ou vulnérables dans les sites de concentration et de forte prévalence, de la mise en place de stratégies spécifiques de prévention et d'accès aux services ciblant les adolescents et les jeunes les plus vulnérables et de la mise en œuvre de la stratégie droits humains et VIH, le respect de genre, pour réduire la stigmatisation avec l'implication du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

http://www.lopinion.ma/def.asp?codelangue=23&id_info=48472

Le Maroc, un des pays les plus avancés dans la région MENA en matière de lutte contre le sida (Directeur ONUSIDA pour le Maroc)

Rabat, 30 nov. 2015 (MAP) - Le Maroc est l'un des pays les plus avancés dans la région du Moyen-Orient et Afrique du Nord (MENA) en matière de lutte contre le sida, a affirmé Dr. Kamal Alami, directeur du Programme Commun des Nations Unies sur le VIH/sida (ONUSIDA) pour le Maroc.

Dans un entretien à la MAP à l'occasion de la Journée mondiale de lutte contre le sida, Dr. Alami a fait savoir que "le Maroc est le seul pays dans la région MENA qui est en train de faire baisser le nombre des nouvelles infections par le VIH, selon les estimations de l'ONUSIDA et du ministère de la Santé au titre de 2014".

Jetant la lumière sur la situation épidémiologique du sida à l'échelle nationale, il a relevé que le Maroc reste un pays à faible prévalence du VIH, mais qui présente une épidémie concentrée, comme c'est le cas dans plusieurs pays similaires, chez certaines catégories vulnérables de la population.

Il s'agit notamment des usagers de drogue et des professionnels du sexe qui sont les plus touchés par le Sida, avec des taux de prévalence très élevés, a-t-il indiqué.

Soulignant l'importance de "focaliser sur les populations les plus exposées dans les stratégies de lutte contre le sida", Dr. Alami, a relevé que le ministère de la Santé et la société civile font un grand travail de dépistage parmi ces groupes à haut risque.

En matière de prévention, des programmes sont mis en place dans plusieurs villes du royaume au profit des individus les vulnérables à l'infection au VIH, a-t-il relevé, notant que dans le cadre du programme de réduction des risques pour les consommateurs de drogues injectables, d'importantes actions visant la prévention de la propagation du VIH parmi ces populations ont été lancées à l'échelle nationale, notamment des programmes de traitement de substitution à la méthadone mis en place dans plusieurs villes notamment au Nord du Maroc.

Parmi les autres acquis réalisés par le Maroc en matière de lutte contre le sida, a-t-il ajouté, figure l'extension de l'accès aux soins médicaux et au traitement du VIH, ainsi que le développement d'une approche par droits humains avec l'implication du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) pour lutter contre la discrimination à l'égard des personnes atteintes de sida.

Les efforts de riposte au sida consentis par le gouvernement marocain et la société civile sont en train de porter leurs fruits, a-t-il affirmé, relevant qu'"il y a un environnement très favorable au Maroc pour la concrétisation de la vision de fin d'épidémie du sida dans le cadre de l'initiative accélérée de la riposte l'ONUSIDA".

Malgré ces grandes avancées, des défis restent à relever, a souligné Dr. Alami, faisant savoir que dans le cadre des cibles 90-90-90 pour le traitement qui ambitionnent à l'horizon 2020 de voir 90 pc des personnes vivant avec le VIH connaitre leur statut sérologique, 90 pc de toutes les personnes infectées par le VIH dépistées recevoir un traitement antirétroviral durable et 90 pc des personnes recevant un traitement antirétroviral avoir une charge virale indétectable, "le Maroc n'a atteint qu'un taux de 35 pc pour le premier objectif et 26 pc pour le deuxième objectif".

"Ces taux demeurent, toutefois, en avance par rapport à ceux enregistrés dans la région MENA", a indiqué Dr. Alami, soulignant la nécessité d'élargir les actions de prévention à toutes les régions et les villes du Royaume.

Il a également mis l'accent sur l'impératif de déployer davantage d'efforts en matière de lutte contre la discrimination et la stigmatisation à l'égard des personnes atteintes du sida, "un phénomène qui demeure assez important y compris dans les services de santé", et ce, en vue de réduire les obstacles à l'accès aux soins de santé pour cette catégorie.

Dr. Alami, a, par ailleurs, fait savoir que le ministère de la Santé procédera prochainement à l'élaboration du nouveau plan stratégique national de lutte contre le sida (2017-2021) qui va inclure l'initiative accélérée de l'ONUSIDA, estimant que le Maroc, grâce à l'engagement de tous les partenaires dont la société civile, "est bien parti pour réaliser ses objectifs en matière de lutte contre le sida".

La société civile, un partenaire incontournable pour l'organisation de la COP 22 au Maroc (M. Mezouar)

Paris, 01 déc. 2015 (MAP) - La société civile et les ONGs constituent un partenaire incontournable pour l'organisation de la prochaine session de la Conférence des Nations unies sur le climat (COP22) au Maroc, a affirmé, mardi à Paris, le ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Salaheddine Mezouar.

Lors d'une rencontre avec des acteurs de la société civile marocaine, tenue à l'initiative du **Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)** dans le cadre de la COP21 qui se tient jusqu'au 11 décembre en région parisienne, M. Mezouar a souligné que le succès d'un événement d'une telle envergure nécessite l'implication de tous les acteurs, en particulier les organisations de la société civile qui travaillent directement avec les populations.

"La problématique du climat n'est pas uniquement une affaire de diplomates et d'experts, elle est en premier lieu une question de sociétés, d'où l'importance d'associer les ONGs à toutes les structures et dans toutes les étapes des négociations", a-t-il expliqué.

En outre, la COP 22, qui se déroulera à Marrakech en 2016, sera une occasion de mettre sur pied un mouvement sociétal marocain organisé dédié à la question du climat et de l'environnement et de donner un rayonnement international à l'action de la société civile marocaine ainsi qu'à l'expertise marocaine dans le domaine de l'environnement, sans oublier le renforcement du rayonnement du Maroc sur le plan diplomatique, a noté M. Mezouar.

"Le Maroc saura comment mettre à profit sa crédibilité, son dynamisme et ses convictions pour assurer le succès de la COP 22 et en faire une étape concrète de la lutte contre les changements climatiques", a-t-il dit.

Il a aussi salué la présence en force du Maroc aux travaux de la COP 21 à Paris, à travers plus de 700 participants marocains, ainsi que l'action du Royaume visant à aboutir à un accord ambitieux sur le climat, relevant que le succès de la COP 21 permettra de baliser le chemin pour la COP 22.

A cet égard, le ministre a indiqué que le principal point de divergence dans les négociations de la Conférence de Paris est la question de la responsabilité du réchauffement climatique et le problème du financement des projets de développement durable et d'adaptation aux changements climatiques, estimant qu'il est primordial d'accompagner les projets par des financements adéquats et de rendre concrets les engagements de financement pris par les pays développés.

De son côté, le secrétaire général du CNDH, Mohamed Sebbar a appelé à mettre en place un feuille de route conjointe entre les acteurs publics et les organisations de la société civile, des droits de l'Homme et de l'environnement, en vue d'oeuvrer pour le succès de la COP 22.

Il s'agit d'associer la société civile marocaine à la préparation de ce grand rendez-vous planétaire, et de prendre en considération les propositions et les initiatives des acteurs de la société civile et des défenseurs des droits environnementaux, a-t-il précisé.

Des représentants d'ONGs et d'institutions marocaines ont appelé, à cette occasion, à conjuguer les efforts de l'ensemble des intervenants pour assurer le succès de la COP 22 et de faire de la société civile un partenaire à part entière dans l'organisation et le déroulement de ce grand événement aux enjeux planétaires.(MAP).

Maroc : Deux subsahariens morts après un raid des forces de l'ordre à Fnideq

Les autorités marocaines et le **CNDH** mènent chacun de son côté une enquête après qu'un membre de l'ONG « Caminando Fronteras » repris par la presse espagnole, a rapporté le décès de subsahariens, lundi matin à Fnideq à la suite d'un raid des forces auxiliaires.

Selon l'ONG espagnole, les forces auxiliaires ont entamé hier vers 10h30 une opération visant à déloger des subsahariens qui s'étaient réfugiés dans les grottes situées derrière l'hôtel Ibis à quelques mètres de la frontière avec Ceuta. Toujours selon l'ONG, les forces de l'ordre ont allumé un feu pour tenter de déloger les migrants des grottes.

Selon un témoignage recueilli par l'agence espagnole EFE, certains subsahariens ont fui à la vue des forces de l'ordre alors que d'autres ont préféré se réfugier à l'intérieur de la grotte. Les forces de l'ordre ont alors allumé un feu dans lequel ils ont brûlé les effets personnels des subsahariens trouvés sur place. Elles ont ensuite lancé des grenades lacrymogènes ce qui aurait conduit à l'asphyxie des migrants retranchés dans la grotte. Le témoin cité par EFE explique que 2 ressortissants camerounais âgés de 25 et 26 ans sont décédés dans l'opération.

Cette opération policière intervient après que l'ONDH, le GADEM et l'ONDH ont rapporté plusieurs autres raids qui ont eu lieu la semaine dernière contre les subsahariens dans les forêts entre Tanger et Ceuta et dans les quartiers populaires de Boukhalef et Mesnana. Les ONG avaient alors indiqué que la quasi-totalité des subsahariens vivant dans ces forêts avaient été délogés pour être expulsés vers la ville de Tiznit. Ce raid à Fnideq et les rafles massives de subsahariens de ces derniers jours, interviennent alors qu'on note un pic de tentative de traversée par bateaux vers l'Espagne.

Selon l'agence EFE, le cas du décès des deux subsahariens a été transféré par « Caminando Fronteras » à la section régionale du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) qui a dépêché une personne sur place pour mener l'enquête. Parallèlement à celle-ci, les autorités marocaines ont annoncé qu'elles ont lancé une enquête sur le décès des deux subsahariens.

http://www.yabiladi.com/articles/details/40622/maroc-deux-subsahariens-morts-apres.html